

يسقط عنهم زمان الغصب  
لجراد من وقفها اعواما  
وزاد فيها الاجر وسط المدة  
وبعد العقد واجرها لمن  
ولكن اعرضها على المستاجر  
لانه يذو الاجارة احق  
تلفه من حين ما قد زاد له  
وانه تكن مشغولة بزرع  
لكنه حينئذ نقصه  
وان يكن قد زاد لجر المثل  
من غير ان يزيد في ذلك الحد

اجرتها كما عكي في الكتب  
باحرة مثلها تماما  
عند جميع فافسخ عنده  
يزيد في الاجرة ذلك الزمن  
لهه يتقبلها فاجر  
ثم الزيادة على هذا النسق  
من اول المدة فيما نقل  
لا تؤجر لغير رب الزرع  
عليه ما نراد عند الوهم  
في هذه الصورة ياذا الفضل  
فلخير في ذلك قول يعتمد

وهو

وهو بان فسخها قد يروي  
والمسوي لو لوقف اجرا  
في وقت عقد مدة الاجارة  
واقعة هنا باجر المثل  
ويدعي بان ذلك قد صدر  
يرجع قاض فاذا ما اخبروا  
وخيرا لو احدى ذاك يعني  
قال محمد ربيع الشافعي  
لكنه ان ادعي المستاجر  
يحتاج في ذلك ان يبرهننا  
ثم الذي ينسخ هذا المقرا

للمسوي وعليه الفتوى  
ولم يكن لاجر مثل ذلك سرا  
فاصلها صحيحة مختاره  
لكن اذا ما جاشت شخص سمي  
بفاحش العين الامل البهر  
بانها كذا يفسخ بامر  
عندهم لكنه بالخلف  
لا بد ان يخبر في ذاتها  
ان الزيارة عليه ضرر  
هذا الذي ادعاه ههنا  
في ذلك قالو المسوي قدرا